

تطورات قضية الدفاتر التي تحمل طابع الجمهورية الوهمية بمراكش

أكدت مصادر مطلعة للصباح أن أحمد اعبيدة، نائب وزارة التربية الوطنية بمراكش، وجه رسالة إلى منير الشرايبي، والي جهة مراكش تانسيفت الحوز، بخصوص ضبط دفاتر مرسية تحمل صور الطابع البريدي للجمهورية الوهمية، بعد عملية الحجز التي نفذها أمن مراكش لعشرات الدفاتر المدرسية المذكورة بمعية أطر النيابة بمؤسستين تعليميتين بحي المسيرة. وكان بعض آباء وأولياء تلاميذ المؤسستين المذكورتين فوجئوا بالدفاتر المدرسية المذكورة، والتي تحمل عبارة «Cahier de Texte» وبها رسومات لبعض أنواع الطيور التي تجسد طابع بريدية للجمهورية الوهمية وتحمل عبارة (الجمهورية الصحراوية) وبالإسفل كتبت عبارة (صنع بلبنان)، وعلمت الصباح أن مصالح الأمن الوطني استدعت نائب وزارة التربية الوطنية، كما تمت مساعلة صاحبة مخدع هاتفية تروج الدفاتر المذكورة، والتي اقتنتها بدورها من إحدى مكتبات المدينة ذاتها، وينتظر أن يسفر تقرير أمن مراكش عن ملامسات ترويج الدفاتر المدرسية المذكورة والظروف المحيطة بها. إلى ذلك، لا تستبعد المصادر المذكورة أن تكون المخابرات الجزائرية وراء تسريب الدفاتر المدرسية المحجوزة إلى السوق المغربية عبر الحدود المغربية الجزائرية، وهي العملية التي تسجل في مجموعة من المدن المغربية خاصة بعض الكتب التي تعرض خريطة المغرب بدون الصحراء المغربية.

نبيل الخافقي (مراكش)



تحت المجهر

عبد الله نهاري

anahari@assabah.press.ma

المعذبون والصابرون

تتشعب مشاكل التعليم بالوسط القروي وتتعدد بشكل أصبح من الصعب حلها بالتنظير وإصدار القرارات داخل المكاتب المكيفة بالرباط. فقد أثبتت التجربة أن البحث عن حلول للمشاكل البنيوية للتعليم القروي يقتضي الآن النزول إلى الميدان وإعطاء مساحة تصرف كبيرة للمؤسسات الجهوية (الأكاديميات) لاقتراح ما تراه مناسبة لمشاكلها، فهي الأدرى بها والأجدر بحلها.

أتذكر هنا أن وزير التربية السابق، حبيب المالكي، اعترف قبل سنتين ونيف، خلال الجلسة الافتتاحية لمنتدى الأطلس حول الارتقاء بالمدرسة في العالم القروي الذي احتضنته أزيلال، بأن الدولة «ارتكبت أخطاء قاتلة انعكست سلبا على سيرورة التعليم القروي الذي راكم مشاكل عديدة أعاققت نموه وتطوره»، وذلك بسبب اعتمادها رؤية ضيقة في تدبير هذا الملف الشائك والعيص.

هذا يعني أن الدولة أخطأت في حق سكان البادية وظلمتهم لعقود طويلة، ويخستهم حقهم الدستوري في التعلم، من خلال تهميش بواديهم وإقصائها من برامج التنمية، ومحوها من مخططات تعميم التعليم بدعوى أن سكانها مواطنون من الدرجة الدنيا لا ينفعون في شيء.

أما الرؤية الضيقة التي تحدث عنها الوزير السابق فتعني الارتجالية والعشوائية في تدبير قضايا التربية والتكوين بالبادية المغربية التي ظل المسؤولون ينظرون إليها على أنها مصدر «صداع الراس».

ولتجاوز هذه النظرة الضيقة، يجب تغيير طرق التفكير التي تعرقل عملية البناء المنشود، وفسح المجال للفاعليات الجهوية والمحلية لإعطاء تصوراتها للمشاكل التي تتخبط فيها المدرسة بالوسط القروي، والقيام بتشريح موضوعي واقتراح حلول «ميدانية» تنطلق من عمق التجربة.

وأما الأخطاء القاتلة التي حكمت تصورات الدولة في التعامل مع الوسط القروي، فتحيلنا على الرؤية المتكئة إلى مشاكل التعليم القروي وإلى الوسائل البديائية والعقلييات التي تركز إلى تصورات ماضوية في تعاملها مع التلميذ البدوي والأب البدوي والأسرة البدوية. لذلك لا بد من اعتماد نظرة مندمجة تنتهج فلسفة القرب وتنصت إلى نبض الحياة وتلم بمجمل المشاكل، وتشارك فيها مسؤوليات وجهات عديدة لجعل المدرسة فضاء لاستقطاب الناشئة والمدرسة معا. لأن الجميع أدرك أن المدرس الذي يعين في منفى قسري لا يجد فيه مؤشرات تحفيزية على العمل، يصبح عائقا أمام إنجاح رهان التعليم في الوسط القروي..

لهذا لا محيد عن إعمال نظرة مندمجة تروم توفير الظروف الملائمة لربح الرهان وإنصاف المعذبين والصابرين من أساتذة وتلاميذ وإداريين.

التعليم القروي وسط المسالك والمهالك

صعوبة النقل وضعف البنيات وغياب التأطير وحرمان الفتيات من التمدرس "كوارث تربوية" تطبع التعليم بالبادية



(عبد المجيد زبيوات)

تشير المعطيات الرسمية إلى وجود تحسن كمي في التعليم بالوسط القروي، غير أن الحقيقة الماثلة أمام الجميع بمن في ذلك المسؤولين على الشأن العام التعليمي، تؤكد أن هذه المعطيات تخفي مجموعة من التناقضات في مقدمتها الفوارق الهائلة الموجودة بين الجهات، إضافة إلى أنها تولي اهتماما بمنحنيات التطور الكمي دون أن تلامس الحقائق المرتبطة بنوعية التعليم بهذا الوسط الذي ظل على الهامش، ما دامت المشكلة أعمق من الأرقام إذ تضرب جذورها في استمرار الأرضية المترثة لذلك الوسط ما ينعكس سلبا على قطاع التعليم.

ويؤكد كل المستجوبين في هذا الإطار أن مشاكل التعليم بالوسط القروي ما زالت قائمة وات تزداد إلا تفاقمًا.

في هذا الإطار، يرى مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة تادلة أزيلال، أن الحديث عن مشاكل التعليم القروي وكراهاته، يقتضي معالجة المعضلة في شموليتها واستحضار كل الميكانيزمات المرتبطة بها، وكذا خصوصيات المنطقة في أبعادها السوسيو ثقافية باعتبارها محددات أساسية لرصد مكانم الخلل التي تحول دون تحقق منظومة تربوية تلبي حاجيات ومتطلبات المتعلمين بالعالم القروي.

وأشار الشوللي إلى قضية اعتبرها إشكالا حقيقيا ينبغي تناوله بجرأة كبيرة، لتقليص هوة المشاكل التي تتخبط فيها المدرسة بالعالم القروي، والمتمثلة في إشكالية الموارد البشرية لأنها موضوع الساعة، داعيا إلى اعتماد مقاربة حديثة تراعي خصوصيات الجهة وتجسد مفهوم الجهوية واللامركزية في أبعاده الحقيقية، وتجاوز المشاكل التي تعترى منظومة التربية والتكوين بالعالم القروي الذي استطاع تحقيق مؤشرات كمية خاصة في مجال تعميم التمدرس بالسلك الابتدائي والإعدادي، إضافة إلى توفير البنيات التحتية كقاعدة للتمدرس.

من جهة أخرى، يرى متابعون للشأن التربوي أن «التعليم بالوسط القروي، الداخل إليه مفقود، والخارج منه مولود». ولعل مبعث هذه العبارة مجموعة من الظواهر، والوقائع، والأحداث التي أصبحت الساحة التعليمية بالوسط القروي تطغى بها في مناطق مختلفة.

وتستطرق باقي المقالات والتحليلات إلى هذه الظواهر والوقائع والأحداث التي تضع القارئ في صورة الوضعية الحقيقية للواقع التعليمي بالعالم القروي.

الصباح

20 لم يستسغ عشرون تلميذا كانوا يدرسون بالثانوية التأهيلية تاركيبست بالحسيمة فرار مجلس القسم القاضي بإقصائهم ومنعهم من إعادتهم لتابعة الدراسة بالثانوية ذاتها بعدما كانوا فصلوا منها السنة الماضية. وقال تلميذان إن إدارة المؤسسة نزعتهما منهم حقه في متابعة الدراسة، وأن لجنة منهم اتصلت بالآخرة لاستفسارها عن مصيرهم، غير أن رد فعل الإدارة حسبهما كان شرسا، تخلته مجموعة من التهديدات، نظير إحصار رجال الدرك الملكي إلى المؤسسة.

وأوضح المصدر أن الإدارة استندت في قرارها إلى أن معدلات هؤلاء التلاميذ التي حصلوا عليها في الامتحان الجهوي لا تتجاوز نقطة 7 على عشرين، وكذا كونهم مشاغبين، ويعوقون السير العادي للدراسة بالمؤسسة. لذا وجب فصلهم. وأكد المشكون أن مجلس القسم الذي كان انعقد بداية السنة الجارية عرف غياب بعض الأساتذة، ما طرح أكثر من علامة استفهام، مضيفين أنهم لسوا تناقضا في اعتبارات الآخرة، بعدما تأكد لديهم أن بعض التلاميذ الذين اتخذ في حقهم قرار الفصل عن الدراسة، حازوا على نقطة جيدة في السلوك بلغت 19 و20 على عشرين، كما نالوا شهادات تقديرية وتشجيعية من مدير المؤسسة نفسه.

جمال الضيكي (الحسيمة)

الأقسام المشتركة آفة التعليم القروي بأسفي

عددها فاق 900 وأغلبها يتجاوز 40 تلميذا في القسم الواحد

أصبحوا من المحظوظين بعدما استفادوا من عدة امتيازات دون وجه حق، على حد تعبير مصدر نقابي، والأملثة كثيرة ضمنها حالة «أساتذ» بمجموعة مدارس دار الزيدية بجماعة سيدي التيجي وبالعودة إلى الواقع فإن الخصائص الموهل في الأساتذة وعدم استفادة نيابة أسفي من الخريجين الجدد للمراكز التربوية وغياب الموارد البشرية الكفيلة بتغطية هذا التخصص سيساهم في ارتفاع أرقام الأقسام المشتركة بإقليم أسفي على نحو غير مسبق. كما أن التركيز على تغطية التخصص بإعطاء الأولوية للتناوب والإعدادي على حساب التعليم الابتدائي يساهم في تعميق المشكل.

حسن الرفيقي (أسفي)

بالعالم القروي. ولا يختلف اثنان في كون ظاهرة الأقسام المشتركة أو تبيي، ست عشرة جذاة في الليلة الواحدة في اللغتين العربية والفرنسية، وكيف يكون الحال عندما يضاف إليهما مستويي تربية وغير صحيحة، مثلما أفاد مصدر نقابي، وتضرب التعليم العمومي في العمق، واعتبرها البعض آفة تهدد هذا القطاع الحيوي، مشددا على أن نتائجها كارثية وتخرج «تلاميذ فارغين».

وأكد مصدر «الصباح التربوي» أن حالات مستعصية كثيرة تستدعي تدخل الجهات الوصية لإيجاد الحلول المناسبة، فلا يقل أن يشرف أساتذ على تعليم تلاميذ بالمستويات الثالث والرابع والخامس والسادس داخل قسم مشترك واحد، مشيرا

الخصائص الموهل الذي يعرفه الإعدادي والثانوي. وإذا كان «القانون» يفرض ألا يتجاوز مجموع التلاميذ في القسم المشترك الواحد ثلاثين تلميذا، بحيث يصبح الزاميا تقسيمه، فإن كثيرا من المدارس تشهد حالات «شادة جدا» ويتم تجميع أكثر من 46 تلميذا داخل أقسام مشتركة ببعض المدارس على غرار ما تعيشه مجموعة مدارس أولاد أحمد ولم تستثن من الظاهرة نفسها مدارس الدوار الجديد وسيدي شيكر والطايميم وغيرها، ولا تعيش هاته الوضعية إلا أربع مدارس منها الموجودتان بالعمكارطة وأبير. وأكدت المصادر أن بعض الأقسام مرشحة لاستقطاب ما يفوق تلميذا في حال واصلت النيابة استنزاف الموارد البشرية التعليمية الشطيطة

يفوق مجموع الأقسام المشتركة داخل المؤسسات التعليمية المنتشرة عبر ربوع إقليم أسفي 900 قسم، والعدد مرشح للارتفاع، بحسب إفادة مصادر تعليمية أشارت إلى أن حوالي خمسين قسما انضفت إلى العدد السابق بعد انطلاق الموسم الدراسي الجاري.

وأكدت مصادر من داخل النيابة الإقليمية للتعليم بمدينة أسفي أن ظاهرة الأقسام المشتركة تشمل أكثر من تسعين في المائة من المدارس القروية، ومنها من رجح أن يرتفع العدد في غضون الأسابيع القليلة المقبلة، وأشارت المصادر نفسها إلى أن الجهات الوصية تساهم بدورها في اتساع دائرة القسم المشتركة من خلال الاستئجار ببعض المعلمين لتغطية